العرب
الأربعاء 2021/09/29
السنة 44 العدد 12194

الشرق الأوسط.. صراعات مستعصية وساحات جيوسياسية لتغيير موازين القوى الإقليمية والدولية

السلام الحقيقي رهين استيعاب الدولة للتنوع المجتمعي

تعيش منطقة الشرق الأوسط في دوامة من الصراعات المتشابكة والمتوالدة عقدا تلو الآخر حتى بات حلم السلام في هذه المنطقة صعبا ويخضع لدراسات وبحوث معمّقة تحاول فهم طبيعة النزاعات ودور التدخلات الخارجية التي تتغذى من هذه الصراعات الممتدة وتغذيها لتغيير موازين القوى ورسم خرائط جيوسياسية جديدة لا تأبه للاستقرار في دول المنطقة.

محمد الحمامصي
كاتب مصري

القاهرة – متى يحل السلام في مناطق الصراع بالشرق الأوسط؟ سؤال بسيط في صياغته ولكنه إشكالي معقد في محاولة تلمس الإجابة عليه، طرح كثيرا ولم يتم التوقف عن طرحه بشكل أو بآخر بين الباحثين منذ أكثر نصف قرن، لكن أحدا لم يقدم رؤية متكاملة قاطعة كون الصراع يتوالد ويشتبك ويتداخل ويتمدد منتقلا من منطقة إلى أخرى بشكل مستمر ولافت، وهذا الكتاب "الصراعات المستعصية.. متى يحل السلام في مناطق الصراع بالشرق الأوسط؟" الصادر عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة بأبوظبي ضمن سلسلة "كتاب المستقبل" تضمن أوراقاً وتحليلات متعددة لـ12 خبيرا وباحثا لاكتشاف طبيعة أبعاد وملامح الصراعات المستعصية في الشرق الأوسط خلال العقد الأخير، طارحا مقاربات نظرية وتطبيقية لحل وتسوية هذه الصراعات، سواء عبر المسارات التقليدية أو غير التقليدية، مستهدفاً تقييم مدى إمكانية الخروج من حالة السلام المتعثر في المنطقة.

> الصراعات تتوالد تاريخيا فكل مرحلة تخرج من رحمها صراعات أخرى أكثر عمقا وتجذرا في واقع دول الشرق الأوسط

الكتاب حرره خالد حنفي باحث مصري في مجلة "السياسة الدولية"، ورانيا خفاجة مدرّسة العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا جامعة القاهرة، ومحمد بسيوني عبدالحليم الباحث المهتم بقضايا الأمن الإقليمي والتنظيمات المتطرفة.

ويبدأ الكتاب من السؤال المحور: متى يحل السلام في مناطق الصراع بالشرق الأوسط؟ موضحين أنه لا تكاد تنتهي منطقة الشرق الأوسط من مرحلة صراعية حتى تدخل في أخرى أكثر إنهاكا لمقدرات الدول والمجتمعات. فإثر عقود من غلبة الصراعات الإقليمية والدولية على المنطقة جاء العقد الأخير حاملا نمطا جديداً من الصراعات الممتدة التي تداخلت فيها فواعل وقضايا الداخل مع قوى الخارج بالمنطقة إثر نشوب الانتفاضات العربية في نهاية 2010.

تسويات مستعصية

لقد كانت شعوب المنطقة تتطلع عبر تلك الانتفاضات إلى بدء مرحلة تعاف تخرجها من المسار الصراعي التاريخي المزمن، فإذ بها على العكس تكشف أزمات انتقلت من الكمون إلى العلن لتخلق نمطا من "متلازمة الضعف" للدولة والمجتمعات في آن واحد.

و"لم يكن صعود المجتمعات على حساب الدول، مع بداية الانتفاضات، سوى مظهر مؤقت لم يدم طويلا، إذ سرعان ما بزغ التشرذم، الذي عرضها لاستقطابات حادة تلاقت مع نظيرتها السياسية والعسكرية المنقسمة في تحالفات سياسية – مناطقية، مما أسهم في صعود وعسكرة قوى الانتماءات الأولية الدينية، والطائفية، والمناطقية، والقبلية.. وغيرها".

وحدد المحررون ثلاث سمات أساسية أخذتها الصراعات خلال العقد الأخير، أولا: استعصاء التسويات، حيث أن تلك الصراعات نشبت في البداية على خلفية مطالبات فرقاء الداخل بالمشاركة في السلطة والثروة، والاعتراف بالهويات المهمشة؛ لكنها ما لبثت أن تعرضت لتدخلات قوى خارجية، فأضحت عصية على التسوية السلمية، حيث باتت تتطلب توافقا صعبا بين مصالح قوى داخلية وخارجية في آن واحد، لاسيما انتشار الحروب بالوكالة في الإقليم.

وباتت القوى الخارجية حاضرة بدرجات انخراط وأوزان نسبية مختلفة في كل صراع داخلي على حدة، ما جعل الأدبيات السياسية تصف صراعات الشرق الأوسط بأنها ذات طبيعة "محلية خضعت للتدويل". مع مثل هذا النمط من الصراعات المهجنة، أصبحت الحروب بالوكالة والمساومات على المصالح بين القوى الخارجية على مناطق الصراع جزءا أساسيا من ديناميات لعبة النفوذ في الشرق الأوسط.

وثانيا: إفراز تهديدات عابرة للحدود، حيث باتت مناطق الصراعات بالشرق الأوسط منتجة لتهديدات ومخاطر غير تقليدية لتضاف إلى أزمة الدولة الهشة، حيث شهد العقد الأخير تصاعدا حادا لظواهر عابرة للحدود امتدت تأثيراتها إلى أوروبا عبر البحر المتوسط، كتنظيمات الإرهاب، خاصة داعش، وجماعات الجريمة المنظمة، والهجرة غير المشروعة وغيرها. ومن ثم صار من الصعب فصل ما يجري في الصراع السوري أو اليمني أو الليبي عن نظرائه في العراق ومالي والصومال وأفغانستان.

أما السمة الثالثة فهي أن مناطق الصراع في الشرق الأوسط أضحت بمثابة ساحات جيوسياسية لتغيير موازين القوى الإقليمية والدولية؛ إذ استعادت روسيا دورها الدولي وذلك بانخراطها في صراعات المنطقة، حيث دعمت الحكومة السورية، ثم امتدت لاحقا باتجاه ليبيا كمنصة قفز استراتيجية للدخول إلى وسط وشمال أفريقيا، وامتلاك أوراق ضغط في التنافس العالمي على الطاقة. وساعدها في ذلك تراجع الدور الأميركي، والتردد وانقسام المواقف الأوروبية. وبالمثل وظفت القوى الإقليمية غير العربية تنامي هذه الصراعات لتحقق مزيدا من التغلغل في الدول العربية الهشة المنكوبة بالصراعات، كما تجلى في التدخل التركي في سوريا وليبيا، وكذلك الإيراني في سوريا والعراق واليمن ولبنان.

ويؤكد محرّرو الكتاب أنه كلما اقترب المتنازعون خطوة نحو اتفاقات السلام، ظهر مفسدو التسويات، سواء أكانوا من الداخل أم الخارج، لإطالة أمد الصراعات.

وحتى مع تفشي جائحة كوفيد – 19 في العالم منذ العام 2020، لم يؤد ذلك إلى وقف الحروب بالمنطقة، وعلى الرغم من أن بعض مناطق الصراع شهدت خفضا للتصعيد، لكن التوازنات السياسية والعسكرية بدت دافعة لذلك أكثر مما أحدثته الجائحة التي قد تزيد الانكشاف للبنى الصحية والاقتصادية بالمنطقة، ومن ثم تعزيز المظالم السياسية والمجتمعية والاقتصادية، وإضافة عوامل أخرى لتفاقم الصراعات في المنطقة.

ورأى المحررون أنه قد يكون صحيحا أن المنظورات الغربية تميل إلى تأطير صراعات المنطقة على أنها جزء من عملية تطورية للمجتمعات والدول قد تنتهي إلى مرحلة أكثر نضجا وتعايشا، لكن المعضلة أن دورة المراحل الصراعية في الشرق الأوسط تتوالد تاريخيا واحدة تلو أخرى، حيث بدا أن كل مرحلة صراعية تخرج من رحمها صراعات أخرى أكثر عمقا وتجذرا في واقع دول المنطقة. وتكشف نظرة عامة على دول الصراعات بالمنطقة عن معضلة هيكلية تتعلق بتعددية مراكز السلطة والأمن في أقاليم الدولة، وتمترس القوى المجتمعية خلفهما، كما في شمال وجنوب اليمن، وشرق وغرب ليبيا، ما قد يهدد بنية الدولة المركزية بالمنطقة.

صراعات متشابكة لا نهاية لها

تعقيدات عديدة

يكشف الكتاب أن السمات الأساسية للصراعات الشرق أوسطية أنتجت معضلات رئيسية على مستوى صياغة تسويات سلمية مستقرة ودائمة يمكن عبرها إحداث تحول جوهري في واقع المنطقة. فمن جهة أولى، بات التوصل إلى اللحظة الناضجة التي تحدث عنها ويليام زارتمان محكوما بتعقيدات عديدة.

ومن جهة ثانية، ثمة تشابكات على مستوى قضايا التسوية السلمية، على غرار قضايا العدالة ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، ونزع السلاح، وإعادة بناء المؤسسات، وتقاسم السلطة، وكيفية التعامل مع المحاربين السابقين في المجتمع. ومثل هذه التشابكات تجعل من الصعب التوصل إلى سلام مستقر، فحتى مع الشروع في إجراءات بناء السلام والدخول في تسويات سلمية مع فواعل الصراع، وفي مقدمتها التنظيمات والميليشيات المسلحة، فإن احتمالية الارتداد إلى العنف تظل قائمة.

ومن جهة ثالثة، ستحتاج دول المنطقة إلى سنوات وربما إلى عقود للتعافي من تداعيات الصراعات المسلحة وانعكاساتها على العلاقة بين الدولة والمجتمع، إذ أن أغلب أطروحات التعافي تحيل إلى ضرورة التوازن بين الدولة والمجتمع، وتجنب الاختلالات ومكامن الهشاشة في الجانبين على السواء، والتي كشفت عنها الانتفاضات العربية بشكل أو بآخر.

ووفقا لتلك الأطروحات، فإن ثمة معضلة في فكرة "الدولة المسيطرة"، حيث لم يعد من الممكن القبول بهذه الفكرة والتعويل عليها كثيراً، إذ أن الكثير من مؤسسات الدولة تتراجع كفاءتها بمرور الوقت وخاصة في حالة تراجع دور المجتمع، وتظل محدودة في مواجهة تحديات مرحلة ما بعد الصراع، وهكذا يتعين إعطاء حيز أكبر لإشراك العناصر المجتمعية في مهام التعافي السريع.

ويستدعي هذا الطابع للدولة ووظائفها معالجة المشكلات التي واجهها النموذج "الدولتي" خلال السنوات الماضية بمنطقة الشرق الأوسط، وصياغة علاقة متزنة مع المجتمع؛ لأن ضعف وهشاشة المجتمع لصالح قوة الدولة واستعادة عافيتها لن يؤديا إلى خروج دول المنطقة من مسوغات الصراع وحواضنه المجتمعية. وبطبيعة الحال، فإن ضعف الدولة لصالح قوة المجتمع لن يؤدي إلى استقرار مستدام، وربما يكون محفزاً لدورات جديدة من الصراعات بالمنطقة.

وانتهى المحررون إلى أن الرسالة الأساسية هي أن السلام الحقيقي في الشرق الأوسط سوف يتحقق بتوافر شرطين أساسيين، الأول: استعادة الدولة مناعتها على أسس جديدة من العدل، واستيعاب التنوعات المجتمعية، وتحويلها إلى مصدر قوة، بما يقلص انكشافها داخليا وخارجيا. والثاني: أن تجد المجتمعات على الجانب الآخر بيئة مواتية لتلبية احتياجاتها من الأمن والمشاركة في السلطة والموارد والاعتراف بالهويات، دون الانتقاص من الانتماء الوطني، بما قد يخلق لحظة تعاف قد تخرج الشرق الأوسط من الدائرة المفرغة للصراعات.

> كلما اقترب المتنازعون خطوة نحو السلام، ظهر مفسدو التسويات لإطالة أمد الصراعات

العالم على أعتاب صدمة نفطية يؤججها الاستثمار في الطاقة الخضراء

واشنطن – تواجه شركات الطاقة دعوات متزايدة من جانب المساهمين والحكومات لزيادة إنفاقها على الطاقة النظيفة والتركيز على مستقبل أقل اعتمادا على الوقود الأحفوري، وهو ما ينعكس سلبا على حركة أسواق النفط سواء كان ذلك على المدى القريب أو على المدى البعيد.

ورغم ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ بداية العام الحالي يتوقع أغلب المراقبين أن يستمر هذا الارتفاع وأن يواجه العالم صدمة وشيكة نتيجة نقص الإمدادات، مقابل زيادة الطلب على الخام.

ويوضّح تحليل كتبته شارون تشو المتخصصة في شؤون الطاقة، وسكيت سوندريا المحرّر الاقتصادي في وكالة بلومبرغ للأنباء، أن سوق النفط العالمية تتجه نحو صدمة إمدادات، مع تراجع استثمارات شركات الطاقة العالمية في مشاريع إنتاج الوقود الأحفوري وتزايد الاتجاه نحو الطاقة النظيفة. كما يرى بعض المحللين أن الطلب العالمي على النفط لن يصل إلى ذروته حتى العقد المقبل.

وتظهر بيانات بلومبرغ التي تغطي ما يقرب من 140 مؤسسة للخدمات المالية في جميع أنحاء العالم أن هذه المؤسسات ضخت حوالي 203 مليارات دولار من السندات والقروض لمشاريع الطاقة المتجددة وغيرها من المشاريع الصديقة للبيئة حتى منتصف مايو الماضي.

وقال جريج هيل، مدير التشغيل في شركة هيس كورب، خلال مشاركته في منتدى "بلاتس أبيك 2021" بسنغافورة إن "إجمالي قيمة استثمارات شركات النفط العالمية في مشاريع التنقيب والاستخراج تراجع إلى حوالي 300 مليار دولار، أي أقل من نصف إجمالي الاستثمارات السنوية قبل تفشي فايروس كورونا المستجد والذي كان يقدّر بـ650 مليار دولار".

واعتبر سعد رحيم، كبير المحللين الاقتصاديين في مجموعة ترافيجورا غروب العالمية لتجارة السلع، خلال مشاركته في المنتدى نفسه الذي انطلق الاثنين في سنغافورة أن "صناعة النفط ككل عالقة بين حتميات الاستثمار المتباينة... بالنسبة إلى المستقبل القريب من المحتمل استمرار حاجة العالم إلى أكثر من 90 مليون برميل يوميا، ليكون السؤال: كيف يمكن إيجاد الاستثمارات المطلوبة حتى يتم إنتاج هذه الكمية؟".

وأضاف رحيم أن صناعة النفط تعاني من "نقص هيكلي في الاستثمارات" وعدم كفاية الإنفاق الرأسمالي منذ تفجر الأزمة المالية العالمية في الربع الأخير من 2008.

ويذكر أن أسعار النفط ارتفعت خلال العام الحالي بنسبة تفوق الـ50 في المئة، مع اتساع نطاق برامج التطعيم ضد فايروس كورونا المستجد مما سمح للعديد من دول العالم بتخفيف القيود الصحية التي سبق فرضها لمنع انتشار الفايروس.

وفي الوقت نفسه تراجعت المخزونات العالمية من النفط الخام والوقود إلى مستويات ما قبل الجائحة، ليرتفع سعر خام برنت القياسي للأسواق العالمية إلى حوالي 80 دولارا للبرميل، رغم تباطؤ النشاط الاقتصادي للصين وتراجع الإنفاق بسبب القيود المحلية.

ويقول جيوفاني سيريو، رئيس إدارة تحليل الأسواق العالمية في مجموعة فيتول غروب السويدية للطاقة، إن "الارتفاع في أسعار النفط العالمية يتركز غالبا على العقود الفورية، في حين مازال المستوى النهائي لمنحنى أسعار العقود الآجلة منخفضا نسبيا".

وقد أدى ذلك إلى تراجع تدفق الاستثمارات المالية نحو المشاريع طويلة الأجل والمعروفة أيضا باسم المشاريع العملاقة التي تتضمن ضخ كميات كبيرة من الاستثمارات مع وجود الكثير من المخاطر، أما المردود فيأتي على المدى الطويل.

في الوقت نفسه أظهرت مشاريع الزيت الصخري في الولايات المتحدة –والتي يمكن أن تندرج في فئة المشاريع قصيرة الأجل– انضباطا في زيادة العرض رغم ارتفاع الأسعار.

ويرجح بن لوكوك، الرئيس المشارك لقطاع تجارة النفط في مجموعة ترافيجورا غروب، استمرار ارتفاع الأسعار في ظل عدم قدرة الإمدادات على تلبية الزيادة السريعة في الطلب.

وجاءت التصريحات متزامنة مع تقرير أعده بنك الاستثمار الأميركي غولدمان ساكس ويتوقع ارتفاع أسعار خام برنت إلى 90 دولارا للبرميل بنهاية العام الحالي، لأن العجز في المعروض في السوق مقارنة بالطلب جاء أكبر مما كانت تشير إليه أغلب التحليلات.

أما ريان فيتسماوريس، خبير أسواق السلع في مصرف رابو بنك، فيقول إن "هناك احتمالات قوية لاستمرار ارتفاع أسعار النفط خلال الأسابيع المقبلة في ظل إقبال المضاربين على الشراء بهدف الاستفادة من الاتجاه التصاعدي وعدم تفويت فرصة تحقيق عوائد مذهلة".

ويقول جيوفاني سيريو، الذي يتوقع وصول الطلب العالمي على النفط إلى ذروته في العقد المقبل، "من المحتمل ظهور تأثيرات نقص الاستثمارات في مشاريع التنقيب عن النفط واستخراجه في وقت قريب، مع زيادة استهلاك الطاقة نتيجة تأثيرات حزم التحفيز الاقتصادي وتخفيف السياسة النقدية ورفع القيود عن الحركة والسفر".

دامين كورفالين

> تراجع العجز خلال الأشهر المقبلة أمر غير محتمل

وترتفع أسعار النفط الخام في ظل مؤشرات على تراجع حاد للمخزونات العالمية مع زيادة الطلب قبيل دخول فصل الشتاء وتحرك تجمع أوبك بلس للدول النفطية نحو زيادة إنتاجها من النفط.

وتقول مجموعة ترافيجورا غروب إنه في الوقت الذي يتوقع فيه المتعاملون عجزا كبيرا في سوق النفط العالمية مازالت أسعار العقود الأطول مدى رخيصة وتحوم حول 70 دولارا للبرميل. بالتزامن مع ذلك ارتفع ما يسمى بـ"الفارق الزمني" الذي يقيس قوة السوق ارتفاعا شديدا خلال الأسابيع الأخيرة، وهو ما يعد مؤشرا إضافيا على أن نظرة التجار المستقبلية إلى السوق إيجابية.

ورجح بنك باركليز الثلاثاء أن يتواصل ارتفاع أسعار النفط في 2022، عازيا ذلك إلى أن استمرار انتعاش الطلب من شأنه توسيع الفجوة بين العرض والطلب في ظل النقص المستمر في المعروض.

وقال باركليز في مذكرة "تخفيف أوبك بلس لقيود الإنتاج لن يسد الفجوة في إمدادات النفط على الأقل في الربع الأول من 2022، إذ من المرجح أن يظل انتعاش الطلب أقوى من ذلك، وهو ما يرجع إلى عدة أسباب منها عدم قدرة الطاقة الإنتاجية المحدودة لدى بعض المنتجين في المجموعة على زيادة الإنتاج".

قطاع يئن رغم ارتفاع الأسعار